سياسة الابلاغ عن المخالفات

Website : www.alastora.com
Email : info@alastora.com
Mobile : + 964 780 XXX XXXXX

1- المقدمة :

تعتبر سياسة الإبلاغ عن المخالفات ركيزة مهمة في نظام إدارة الجودة في .وهي متاحة لجميع موظفي الاسطورة وللعامة من خلال موقع الشركة الالكتروني.ومن المتوقع أن يتم توفيرها بشكل مبسط باللغات المحلية

2- الهدف

تهدف هذه السياسة إلى توفير التوجيه لجميع أعضاء مجلس الإدارة والمديرين والموظفين والموظفين الذين يقدمون الخدمات نيابة عن الشركة على أساس عقد ، في حال كان ان ينبغي عليهم إثارة مخاوف حقيقية ومشروعة عند حدوث حالة من المخالفات أو حدوثها في الممارسة أو إذا كان لديهم قلق على الصحة العقلية للفرد. يُعرف هذا بالإبلاغ عن المخالفات أو ، بشكل أكثر رسمية ، بالإفصاح للمصلحة العامة.تطمح شركة ألاسطورة إلى تطبيق ثقافة الانفتاح وبيئة العمل حيث يمكن للفرد أن يشعر بالثقة بشأن إثارة مخاوفه دون خوف من الانتقام. نحن سنحمي الفرد الذي يتقدم بشكوى الإبلاغ عن المخالفات بحسن نية وبإيمان حقيقي بارتكاب مخالفة ، وفقًا لما يلي :

1- المعايير الدولية للإبلاغ عن المخالفات على النحو المنصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) https://uncaccoalition.org/es_ES/learn-more/whistleblowing/
2- مجلس أوروبا ، اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة الرشوة http://www.oecd.org/corruption/oecdantibriberyconvention.htm
3- قانون الإفصاح عن المصلحة العامة 1998 https://www.icaew.com/technical/legal-and-regulatory/information-law-and-guidance/whistleblowing/the-public-interest-disclosure-act-pida-1998

لذلك ، فإن سياسة الاسطورة هي عدم فصل أو تأديب أو إيذاء الموظف الذي "يبلغ عن مخالفة " على السلوك الإجرامي أو سوء التصرف ، بل على العكس من ذلك تشجيع الإبلاغ عن أي شكوك لأنه سيسمح بنظام مراقبة داخلي أفضل و منع سوء السلوك غير المشروع داخل الشركة أو الأطراف المرتبطة بها.

هذه السياسة تحت مسؤولية الرئيس التنفيذي ويجب مراجعتها سنويًا

3- حدود السياسة والمبادئ

تنطبق هذه السياسة على جميع المديرين والموظفين والموظفين الذين يقدمون خدمات نيابة عن الشركة (يشار إليهم جميعًا باسم "الموظفين" في هذه السياسة) ، حيث تكون أفعالهم مؤهلة للحماية.لا يُسمح بفصل أو تأديب أو إيذاء الموظف الذي "يطلق صافرة" على سلوك إجرامي أو سوء تصرف بشرط أن يكون لدى الموظف اعتقاد معقول بأن المعلومات صحيحة إلى حد كبير وأن الإفصاح عنها بحسن نية.
الإفصاح المؤهل هو الكشف عن المعلومات حيث يعتقد الموظف بشكل معقول أن أحد الأمور التالية يحدث ، أو قد حدث أو من المحتمل أن يحدث في المستقبل :

1. جريمة جنائية (مثل غسل الأموال أو الاحتيال أو المخالفات المالية)
2. الإخلال بالتزام قانوني
3. خطأ قضائي
4. - 4تعريض صحة وسلامة أي فرد للخطر (ولا سيما أي مخاوف تتعلق بأفعال تخرج عن طابع الفرد(
5. الإضرار بالبيئة
6. الإخفاء المتعمد لأي مما سبق
7. الدعم المباشر أو غير المباشر للجماعات المسلحة من غير الدول
8. مكاسب شخصية أو مالية مقصودة من إساءة استغلال منصب الشخص واستغلاله
9. غسل الأموال
10. ممارسات أمنية عامة أو خاصة غير ملائمة

نهج الشركة في الإبلاغ عن المخالفات مقيد بالاعتقاد بأنه إذا كان الموظف قلقًا حقًا من ارتكاب مخالفة أو يتم ارتكابها ، أو إذا كانوا قلقين بشأن الصحة العقلية للفرد ، فلا ينبغي لهم تجاهلها. بالطبع تقع على عاتق الموظف مسؤولية والتزام قانوني بعدم الكشف عن أي معلومات سرية تتعلق بالشركة لأي طرف ثالث.

4- السياسة العامة

1. تتمثل سياستنا في إجراء جميع أعمالنا بمصداقية وطريقة اخلاقية . نحن نتبع نهج عدم التسامح مطلقًا مع الرشوة والفساد ونلتزم بالتصرف بمهنية ونزاهة في جميع تعاملاتنا وعلاقاتنا التجارية أينما نعمل وننفذ وننفذ أنظمة فعالة لمكافحة الرشوة.
2. سندعم جميع القوانين ذات الصلة بمكافحة الرشوة والفساد في جميع الولايات القضائية التي نعمل فيها. ومع ذلك ، فإننا نظل ملتزمين بقوانين قبرص ، فيما يتعلق بسلوكنا في الداخل والخارج.
3. الغرض من هذه السياسة هو:
   أ. تحديد مسؤولياتنا ، ومسؤوليات أولئك الذين يعملون لدينا ، في مراقبة ودعم موقفنا من الرشوة والفساد
   ب. توفير المعلومات والإرشادات لأولئك الذين يعملون لدينا حول كيفية التعرف على قضايا الرشوة والفساد والتعامل معها.
4. يعاقب الأفراد على الرشوة والفساد بالسجن لمدة تصل إلى عشر سنوات ، وإذا ثبت أننا شاركنا في الفساد ، فقد نواجه غرامة غير محدودة ، ويتم استبعادنا من المناقصات الخاصة بالعقود العامة ، وإدراجنا في القائمة السوداء من العمل ، ونواجه الضرر الذي يلحق بنا. سمعة. لذلك نحن نتعامل مع مسؤولياتنا القانونية بجدية تامة.
5. في هذه السياسة ، يُقصد بالطرف الثالث أي فرد أو مؤسسة تتواصل معها أثناء سير عملك من أجلنا ، وتشمل العملاء الفعليين والمحتملين والمقاولين والمقاولين من الباطن والعملاء والموردين والموزعين وجهات الاتصال التجارية والوكلاء والمستشارين والهيئات الحكومية والعامة ، بما في ذلك المستشارون والممثلون والمسؤولون والسياسيون والأحزاب السياسية.